

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

قانون «يهودية الدّولة» في «إسرائيل» وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية

إعداد
أ. سومر منير صالح

جامعة القدس المفتوحة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

فلسطين / رام الله

ص.ب 1804

ت: 02 / 2971246 - 02 / 2959164

ف : 02 / 2989315

البريد الالكتروني: fssc@qou.edu

تصميم وإخراج فني

مركز الإنتاج الفني (mpc)

رام الله- فلسطين

1436هـ - 2015م

مقدمة:

شكل تحول فلسطين من كيانٍ مراقبٍ إلى دولةٍ مراقب غير عضو في منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 2012/11/29م ضربةً لمشروعٍ «يهودية الدولة الإسرائيليّة» من ناحيتيّ الحدود ومدينة القدس، فنسفت بذلك ركنين أساسين من أركان هذا المشروع بعد الاعتراف الأمميّ بفلسطين دولةً وفق حدود الرابع من حزيران عام 1967، كما شكل تزايد الاعتراف العالميّ، وبخاصة الأوربيٍ بالدّولة الفلسطينية وفق تلك الحدود هاجساً مؤرّقاً لحكومة نتينياهو خوفاً من العزلة الدوليّة، دفع بها إلى سن تشريع «الدّولة القومية» في محاولة من نتينياهو لفرض الطابع اليهوديّ لإسرائيل في مواجه الاعتراف الدوليّ بدولة فلسطين على حدود 4 حزيران 1967... وكما هو معروف فـ «إسرائيل» نشأت كـ «دولةٍ يهوديةٍ وديمقراطية» حسب ما أقرته وثيقة إعلان «إسرائيل» عام 1948، إلّا أنّها لمْ تكرسه بنصوصٍ دستوريةٍ واضحةٍ في العقدين الأوليين من نشوئها نظراً لحالة الحكم العسكريّ المباشر على الشعب الفلسطينيّ على امتداد جغرافيا فلسطين التاريخية، حيث تبنت سلطات الاحتلال في العام 1948 «أنظمة الطوارئ الانتدابية» لعام 1945، بوساطة المادة (11) من أمر السّلطة والقانون ...، حيث شكّلت تلك الأنظمة المرتكز القانونيّ لنظام الحكم المفروض على الفلسطينيين من العام (1948-1966)[1] بيد أنّ تغيرات الديموغرافيا لصالح العنصر السكانيّ العربيّ، واحتمالات تحول العنصر اليهوديّ إلى أقليةٍ سكانية، وتنامي نفوذ التيارات الدينية، جعل من مقولة «الدّولة اليهوديةً» مشروعاً واستراتيجيا «إسرائيلية» بغرض التخلص من هاجس الديمغرافيا العربية، وتسارعت الخطى و السياسات بعد قرار الكنيست «الإسرائيليّ» في 2003/7/16 بضرورة تعميق مبدأ «يهودية الدّولة» وتعميمه على دول العالم، ومحاولة انتزاع موقفٍ فلسطينيٍّ بجانب القرار المذكور...و

1. يوسف تيسير جبارين، »أنظمة الطوارئ الدفاعية«، محرر، »الفلسطينيون في إسرائيل دراسة في التاريخ والسياسية والمجتمع، تحرير:نديم روحانا و أريج صباغ خوري، (حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2011)، ص69.

ترتكز إستراتيجية تهويد «الدولة الإسرائيليّة» على سياساتٍ عدة متزامنة: تبدأ هذه السّياسات بتهيئة الإطار التشريعيّ لنقل المصطلح من إطاره النظريّ إلى الحيز الوجوديّ أيّ قوننة «يهودية الدّولة»، من خلال إصدار قوانين تكرّس الطابع اليهوديّ «للدولة» وتعديل القوانين التي لم تنص صراحةً على الطابع اليهوديّ لـ «إسرائيل»، تترافق تلك السّياسة التشريعية مع سياسة تنفيذية عبر تهويد الجغرافيا الفلسطينية من خلال تكثيف عمليات الاستيطان «الإسرائيليّ» وبخاصة في الأراضيّ الفلسطينية المحتلة بعد 4 حزيران 1967، واستمرار بناء الجدار العنصريّ في الضفة الغربية والقدس المحتلة بغرض ترسيم أحاديٍّ الجانب للحدود بين «إسرائيل» والفلسطينيين... هذه الإجراءات التشريعية والتنفيذية تتزامن مع سياسة إعلامية ودعائية تزييف الوقائع حيث يقوم الإعلام الصهيوني بتوثيق الموروث العربيّ الفلسطينيّ على أنّه موروثٌ شعبيٌّ «إسرائيليّ» كـ(سرقة الكوفية الفلسطينية والزيّ الشعبي الفلسطينيّ ...)، إضافةً إلى سياسة تربوية وثقافية تعزز مصطلحات اليهودية وتعمم((«ثقافة العدمية القومية» لعرب عام1948[1]))...وإذا كانت مسألة الوصول إلى «الدولة اليهودية» قاسماً مشتركاً بين أغلبية التيارات السّياسية والدينية داخل «إسرائيل» في محاولة الحصول على اعتراف فلسطينيٍّ ودوليٍّ بهذه المسألة، وبخاصة بعد قرار الكنيست «الإسرائيليّ» عام 2003 الذي طالب الحكومة «الإسرائيليّة» بالسعي للحصول على هكذا اعتراف، إلّا أنّ الصراع على موقع الدين اليهوديّ ومدى يهوديتها في هذه «الدّولة اليهودية» سيعود، مهدداً اتفاقية «الوضع الراهن» للعام 1947[2]، الأمر الذي يهدد حالة التعايش السلميّ بين التيارين العلمانيّ والدينيّ في «إسرائيل»، إضافةً إلى انعكاسات محتملة تمسّ جوهر القضية الفلسطينية كمصير عرب أراضي العام 1948، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ومستقبل

1. أنور محمود، زناتي، (2010). تهويد القدس - محاولات التهويد و التصدي لها من واقع النصوص و الوثائق و الإحصائيات (ط 1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص99.

2. اتفاقية الوضع الراهن: هي الاتفاقية التي أرست ملامح العلاقة بين الدين والدولة في «إسرائيل» منذ العام 1947، وهي عبارة عن رسالة بعث بها ديفيد بن غوريون باسم المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية إلى قادة حركة «اغودات إسرائيل» الاستجابة إلى مطالب المتدينين، للمزيد انظر: عبد الفتاح ماضي، »الدين والسياسة في إسرائيل – دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية»، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999)، ص 276-275.

المفاوضات الثنائية... هذه الانعكاسات تشكل إشكالية الدّراسة، والتي تجلت مؤخراً عندما اتجهت حكومة رئيس الوزراء «الإسرائيليّ» بنيامين نتنياهو إلى محاولة إقرار قانون إعلان «إسرائيل» «دولة يهودية» في الكنيست، بعدما أقرته بالأغلبية في جلسة الحكومة «الإسرائيلية» بتاريخ 2014/11/23م، الأمر الذي أثار جدلاً حاداً بين التيارات السّياسية والدينية في «إسرائيل»، وأفضى بتاريخ 2014/12/2 م إلى عزل حزبيْ «هناك مستقبل» بزعامة وزير المالية يائير لابيد و«الحركة» بزعامة وزيرة العدل تسيبي ليفني من الحكومة، وشمل قرار العزل 4 وزراء من الحزبين إلى جانب لبيد وليفني وهم: ووزير المعارف شاي بيرون، ووزيرة الصحة ياعيل غيرمان، ووزير الرفاه مئير كوهين، ووزير العلوم يعكوف بيري، هذه الأزمة السياسية قادت إلى حل الكنيست لنفسه بتاريخ 2014/12/8 مفسحاً المجال أمام انتخابات مبكرة في آذار 2015، ولفهم أعمق لطبيعة هذه الإشكالية المتمحورة حول «يهودية الدّولة الإسرائيلية» سيتطرق الباحث إلى البعد التاريخيّ لهذه الإشكالية ومن ثم سيقوم الباحث بمحاولة استشراف تداعيات إقرار القانون في «الكنيست الإسرائيليّ» على القضية الفلسطينية، وفي سبيل ذلك سيعتمد الباحث المنهج الاستشرافي في محاولة التنبؤ بمستقبل قانون «الدّولة القومية» وتداعياته المحتملة على الداخل «الإسرائيليّ» وتأثيراته على مستقبل القضية الفلسطينية.

كلمات مفتاحية للدّراسة: قانون «الدّولة القومية»، «إسرائيل»، سيناريو، حق العودة، الفلسطينيين، مصير.

المطلب الأول: الخلافات داخل «إسرائيل» حول شكل و مضمون «يهودية الدولة».

يتفق التياران العلمانيّ والدينيّ على ضرورة الوصول إلى «الدّولة اليهودية» من حيث الإجراءات والسياسات، وبخاصة تهيئة الإطار التشريعيّ لنقل المصطلح من إطاره النظريّ إلى الحيز الوجوديّ أيّ قوننة «يهودية الدّولة»، تجلى ذلك خلال الاتفاق على إصدار قوانين تكرّس الطابع اليهوديّ «للدولة» ومنها قانون

المواطنة لعام (2003) وقانون مديرية أراضي «إسرائيل» لعام (2009) وقانون خصخصة أراضيّ اللاجئين لعام(2009) وقانون الولاء لـ»الدولة اليهودية» لعام (2010) و قانون النكبة لعام (2011)م، وقانون حماية قيم «دولة إسرائيل كدولة يهودية (2011)»، وقانون أراضي «إسرائيل» (تعديل رقم 3) لعام(2011) م، واقتراح قانون «الشعب» أو «إسرائيل دولة الشعب اليهوديّ» (2014) م.، وتعديل القوانين التي لم تنص صراحةً على الطابع اليهوديّ لـ»إسرائيل» ومنها تعديل قانون «التعليم الرسميّ في إسرائيل» 2014، تعديل أنظمة حيازة الأرض لعام1943 وحيازة لأغراض عامّة – لعام (2010)، وتعديل قانون أساس الكنيست (تعديل رقم 35 لعام 2002)، تعديل قانون الجنسية «الإسرائيليّة» لعام (2003)م، و لكنّ التيارين العلماني والمتدين يختلفان جوهرياً حول مدى يهودية تلك الدولة المنشودة و علاقة الديمقراطية باليهودية، وهما جوهر قانون «الدّولة القومية» العتيد:

أولاً- مدى «يهودية الدولة»: ترتكز الرؤية الدينية لمدى «يهودية الدولة» على افتراضين أساسيين:((الثقافة اليهودية ثقافة خاصة تختلف اختلافاً جذرياً عن ثقافات الشعوب الأخرى باعتبارها «حقيقةً قاطعة، و «الدولة اليهودية» هي دولة الشريعة اليهودية و القانون «العبري»، حيث إنّهما هما اللذان بإمكانهما حل جميع المشكلات المعاصرة، بينما اعتماد الدولة على القانون العلمانيّ الغريب عن روح اليهودية بمثابة كارثة لابدّ من إصلاحها[1]، بينما يعتمد العلمانيون في رؤيتهم على اعتبارين: ((الثقافة «الإسرائيليّة» ليست ثقافة «نقية»، بل هي مزيج من ثقافات مختلفة، أيّ أنّ الجمهور العلماني يؤيد التأثير الغربي الليبرالي، لا يمكن لـ «الدولة اليهودية» أن تعتمد على الشريعة اليهودية والقانون «العبري»، لأنّ صلاحيتهما كانت مناسبة للماضي، ولا يمكن الاعتماد عليهما في الحاضر))[2]، وهكذا فإنّ رؤية التيار المتدين لـ «الدولة

1. رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، ع 224، 1997)، ص284.

2. نافذ أبو حسنة، المتدينون والعلمانيون في إسرائيل، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، دراسات 8، ط1، 1999)، ص30.

اليهودية» تقوم على مبدأ الدولة الدّينية، بمعنى أنّ الشريعة اليهودية «الهاخالا» هي بمثابة الدستور لهذه الدولة، وهو ما أكد عليه يائيير لابيد في معرض تعليقه على مشروع قانون اليهودية في الحكومة حين قال:((أنتم تريدون دولة شريعة)) [1] بينما تقوم الرؤية العلمانية لـ»الدولة اليهودية» على مبدأ دولة اليهود، دون أن تعني تطبيقاً كاملاً للشريعة اليهودية على جميع مناحي الحياة العامة في «إسرائيل»، بهذا تستند الرؤية العلمانية لـ»الدولة اليهودية» على اتفاقية الوضع الراهن لعام 1947 من ناحية الداخل «الإسرائيليّ»، والتي تضع حداً لطموحات التيار الديني في «إسرائيل»، بينما ينطلق التيار المتدين من اتفاقية الوضع الراهن لعام 1947 باتجاه السيطرة التامة على جميع مناحي الحياة العامة في «إسرائيل».

ثانياً- العلاقة بين اليهودية والديمقراطية في «إسرائيل»:

يدعو قانون «يهودية إسرائيل» أو «الدولة القومية» من حيث المبدأ إلى تغيير التوازن القائم بين اليهودية والديمقراطية من خلال إعادة تعريف «إسرائيل» على أنها دولة «يهودية - ديمقراطية» وربط واشتراط الهوية الديمقراطية للدولة بصفتها «القومية اليهودية» ما يعني ملاءمة «القيم الديمقراطية مع القيم اليهودية» بما يعززها ولا يتعارض معها، كما أنّ القانون ألغى مكانة اللغة العربية كلغة رسمية في «إسرائيل» وهو ما دفع بوزيرة القضاء «الإسرائيلية» إلى طرح مشروع مسودة قانونٍ بديلٍ نشرتها «يديعوت أحرونوت» في موقعها الإلكتروني، فإنّها تتضمن عدة تغييرات جوهرية في التعريفات: حيث كانت الصيغة الأولى لـ«قانون القومية» تتضمن أن دولة «إسرائيل» هي البيت القوميّ للشعب اليهوديّ، وأنّ الحق في إحقاق تقرير المصير القومي في «إسرائيل» خاص بالشعب اليهودي، وأن نظام دولة «إسرائيل» هو ديمقراطي»، بينما ينص قانون «دولة إسرائيل» الخاص بليفني على أنّ «دولة «إسرائيل» هيّ دولةٌ يهوديةٌ وديمقراطيةٌ حددت قيمها في وثيقة الاستقلال، وتقيم المساواة بين كل مواطنيها»، وفي حين ينص «قانون القومية»

1 . علي حيدر، » الحكومة الإسرائيليّة تصادق على «يهوديّة الدولة»»، جريدة الأخبار اللبنانية، إسرائيليات، العدد ٢٤٥٢، الاثنين ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤.

على أنّ «اللغة العبرية هي اللغة الرسمية، وأنّ للغة العربية مكانةٌ خاصة»، فإنّ قانون ليفني «دولة إسرائيل» لا يتطرق إليها وتبقى «اللغة العبرية هي اللغة الرسمية»، وفي حين يعتبر «قانون القومية» على أن «القضاء العبري هو مصدر الاستلهام للمشرع» فإن قانون ليفني لا يأتي على ذلك.

وعلى الرغم من تعديلات ليفني فإن التناقض الأساسيّ بين «يهودية الدولة» و«ديمقراطيتها» في «إسرائيل» يتجلى في مسألة المواطنة في «الدّولة اليهودية»، وهي مسألة تنطلق من إشكاليتين أساسيتين: ((الإشكاليّة الأولى تنطلق من أنّ «يهودية الدولة» تستند إلى عدم الفصل بين الدين والقومية والأمة، وبالتالي عدم الفصل بين الدين والدولة، أمّا الثانية: إنّ الدولة ليست يهوديةً فقط بحكم الأغلبية اليهودية فيها، بل أيضاً باعتبارها دولة اليهود، أيّ أنّ «إسرائيل» بحكم رؤيتها وتعريفها لذاتها ليست دولة جزءٍ كبيرٍ من مواطنيها، وهي في الوقت ذاته دولة كثيرين ليسوا مواطنين فيها ..بعد، وتعني هذه «البعد» أنّ «إسرائيل» ترى لذاتها مهمة إيديولوجية في إقناع هؤلاء اليهود أن لهم «دولة» غير الدولة التي يعيشون فيها، وعليهم أن يبادلوها الولاء وينتقلوا إليه))[1]، أمّا التناقض الثاني بين «يهودية الدولة» و«ديمقراطيتها» يتمثل في إشكالية المساواة داخل «إسرائيل»، ((حيث سعت «إسرائيل» إلى طمس الهوية القومية العربية للفلسطينيين الذين بقوا تحت سلطتها، فمن الناحية السّياسية مثلاً، فقد حالت السلطات «الإسرائيليّة» دون تشكيل الأحزاب السّياسية من خلال سياسة مدروسة، فالقانون الأساسيّ «الإسرائيليّ» لا يسمح لحزب عربيٍّ خوض الانتخابات العامة للكنيست «الإسرائيليّ» إلا إذا كان برنامجه السياسيّ يعترف بأنّ «إسرائيل دولة الشعب اليهودي»))[2].

المطلب الثاني - تداعيات إقرار مشروع قانون «الدّولة القومية»:

في حال نجاح اليمين المتطرف في إقرار قانون «الدولة القومية» في «الكنيست الإسرائيليّ» بعد الانتخابات المزمع عقدها في آذار 2015 ، سيترتب

1. عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون - دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 2010)، ص21.

2. فايز رشد، زيف ديمقراطية إسرائيل، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2004)، ص112-111.

على هذا الأمر تداعياتٌ داخليةٌ وإقليميةٌ ودوليّةٌ في مقدمها على الصعيد الداخلي «الإسرائيليّ»، عودة الصراع بين التيارين الدينيّ والعلمانيّ حول موقع الدين اليهوديّ في الدولة اليهودية المعلنة، وتحديد من هو «اليهوديّ» في «الدولة اليهودية»، الأمر الذي سترتب عليه إشكالية في الهوية «الإسرائيليّة» نظراً لتنوع وجهات النظر حول تحديد من هو اليهوديّ، أمّا على الصعيد الإقليميّ سينشب صراع مع الدول العربية حول قضية توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، إضافةً إلى تداعيات محتملة على الواقع الجيو- سياسيّ لمنطقة «الشرق الأوسط»، لأنّ وجود دولة تُعرّف نفسها بصفةٍ دينيةٍ وبوجود مشاريع تقسيمية تستهدف المنطقة «الشرقَ أوسطية» لتبرير منطقهاً الدينيّ، «الدولة الإسلاميةً في العراق و الشام «داعش» نموذجاً ... مترافقةً مع إشكالياتٍ متعلقة بالهوية والانتماء في «الشرق الأوسط»، الأمر الذي قد يُشكل تداعياتٍ محتملة، مجمل هذه التداعيات والإشكاليات سيجعل الوصول إلى السلام العادلً والشامل على أساس القرارات الدوليّة أمراً صعباً، ويجعل من حل الدولتين أمراً صعباً.

أولاً- التداعيات المحتملة على الداخل «الإسرائيليّ»: إذا كانت مسألة الوصول إلى «الدولة اليهودية» قاسماً مشتركاً بين التيارين العلماني والديني في محاولة الحصول على اعتراف فلسطينيّ ودوليّ بهذه المسألة، وبخاصة بعد قرار الكنيست «الإسرائيليّ» في العام 2003 الذي طالب الحكومة «الإسرائيليّة» بالسعي للحصول على هكذا اعتراف، إلّا أنّ الصراع على موقع الدين اليهودي في هذه «الدّولة اليهودية «سيعود حال إقرار قانون «الدولة القومية»، مهدداً اتفاقية «الوضع الراهن» للعام 1947 الأمر الذي يهدد حالة التعايش السلمي بين التيارين العلماني والديني في «إسرائيل»، مما سيخلق إشكالية داخل المجتمع «الإسرائيليّ»، ولفهم أعمق لطبيعة هذه الإشكالية وتأثير عامل إقرار «قانون القومية» على هذه ألإشكالية ، سيحاول الباحث تقسيم هذه الإشكالية إلى قضيتين فرعيتين بيت التيارين العلماني والمتدين: أولاً: من هو اليهوديّ في هذه «الدولة اليهودية»، ثانياً: إشكالية الهوية المستجدة في «الدولة اليهودية».

من هو اليهودي في هذه «الدولة اليهودية»، ((إنّ مركز الصراع الحالي والمستقبلي في «إسرائيل» بين التيارين العلماني والديني حول من هو اليهودي و ما هو مصدر يهودية اليهودي))[1]، تقوم الرؤية الدينية لمن هو اليهودي على الافتراض القائل: «إنّ اليهود يشكلون شعباً وجنساً، مصدر وحدته هو الديانة اليهودية»، وبذلك اليهودي وفق الرؤية الدينية المتشددة من ولد لأم يهودية، أو تهود حسب الشريعة اليهودية «الهاخالاه» ولم يكن منتسباً إلى دينٍ آخر، ويؤدي الفرائض الدينية اليهودية، وأنّ الخطر على نقاء الدم اليهودي – باعتقادها- يأتي من مصدرين هما: الزواج المختلط وبخاصة إذا كانت الأم غير يهودية، و التهود غير الصادق[2]، بينما تقوم الرؤية العلمانية على اعتبار أنّ إطاعة المواطن لقوانين الدولة، وقيامه بالواجبات الملقاة على عاتقه مثل خدمة الجيش ودفع الضرائب، وإخلاصه لـ»إسرائيل» هي المحددات المقبولة لمنح الجنسية «الإسرائيليّة» اليهودية، بعد إجراء عملية التهويد وقدومه بشكل قانوني، أمّا التعريف التلمودي فهو لا يتماشى مع مصالح «إسرائيل»[3].

استناداً إلى ما تقدم فإنّ جوهر تلك الإشكالية بين المتدينين هو مسألة تقرير من هو اليهوديّ، فالأحزاب والتيارات الدينية تسعى لفرض سيطرة مطلقة على حق تقرير صحة مسألة التهود، وهو أمرٌ يعارضه العلمانيون في «إسرائيل»، وتجدد طرح مسألة «يهودية الدولة الإسرائيليّة»، سيعيد الصراع بين التيارين حول من هو اليهودي، أيّ من يحق له اكتساب الجنسية «الإسرائيليّة»، وذلك بموجب قانون الجنسية «الإسرائيليّة»، وإذا كان القانون الحالي بصيغته المطروحة للتداول عبر وسائل الإعلام أجل البت في قضية من هو اليهودي؟، يعزو الباحث الأمر إلى عدم رغبة الحكومة «الإسرائيلية» برئاسة نتنياهو في طرح إشكالٍ تاريخيٍّ مع التيارات العلمانية في الحكومة قد ينسف مشروع القانون ، و استبدله بصيغة معدلة مؤجلة «كل اليهود مؤهلون للهجرة إلى

1. عبد الغفار الدويك، الحالة الدينية في إسرائيل، (القاهرة: المكتب العربي الحديث، 2004)، ص425.

2 . المرجع السابق نفسه، ص 426.

3 . نافذ أبو حسنة، المتدينون والعلمانيون في إسرائيل، مرجع سابق، ص32.

البلاد والحصول على جنسية الدولة وفقاً للقانون»[1]....

إشكاليّة الهوية «للدولة اليهودية»: يقوم الطرح اليهودي «الإسرائيليّ» العلماني للهوية في «إسرائيل» على جملة من المحددات أهمها: ((التأكيد على وجود أساس مشترك بين اليهود في «إسرائيل» ويهود العالم، ركيزته التاريخ المشترك والمصير المشترك، لذلك هي تشجع الهجرة إلى «إسرائيل» دون قيود، ويقترح الطرح اليهودي العلماني للهوية على جموع اليهود في هذه المرحلة أساساً مشتركاً يقوم على الوطن اليهودي بمفهومه الثقافي، وعلى الارتباط بالماضي الذي يعكس المصير الخاص لليهود، مع السعي لتأكيد الطابع اليهودي للدولة، بحيث لا مكان لأيّ قومية أو ديانة أخرى في» الدولة اليهودية»))[2]، بينما يقوم الطرح الديني للهوية في «الدولة اليهودية» على أنّ الدين اليهودي هو الأساس والمصدر الذي يمكن على ضوئه صياغة الهوية الجامعة في المجتمع «الإسرائيليّ»، ونجد في «قانون الدولة القومية» بنداً مشابها لهذا الطرح: «يجب أن تكون الشريعة اليهودية بمثابة مصدر إلهام للكنيست»، وبالتالي يسعى هذا الطرح لتحويل «إسرائيل» إلى «دولة يهودية» تحكمها مبادئ التوراة و«الهاجالا» وفق المذهب الأرثوذكسي، الأمر الذي يهدد المجتمع «الإسرائيليّ» بحرب أهلية[3]، إذاً يشير كلا الطرحين إلى عنصر اليهودية باعتبارها أساس المجتمع، وبينما يرتكز الطرح الأول على عامل الموروث التاريخي المشترك للوصول إلى هوية جامعة «للمجتمع» يرتكز الطرح الديني على التعاليم الدينية الأرثوذكسية، الأمر الذي يجعل التصادم بين الطرحين وارداً، إضافةً إلى أنّ كلا الطرحين يستبعد أيّ مكون آخر داخل المجتمع «الإسرائيليّ» فاليهودية شرط التواجد داخل هذا المجتمع .

بالنتيجة: عكست العبارة الدستورية «إسرائيل دولةٌ يهوديةٌ وديمقراطيةٌ» الخلافات بين التيارات اليهودية الدينية والسياسيّة حول طبيعة وهوية الدّولة

1. "النص الحرفي لـ«قانون القومية» العنصري لدولة الاحتلال الإسرائيلي".حزب الشعب الفلسطيني، 24/11/2014، الرابط الالكتروني: http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=6931

2 . رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 240.

3 . عبد الغفار الدويك، الحالة الدينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص435.

المزمع إنشاؤها، دون أن تحسم معنى ودلالات «الدولة اليهودية»، فبينما كان دعاة الصهيونية السّياسية يكثفون جهودهم لإعلان الدولة آنذاك، نظر دعاة الصهيونية المتشددة إلى هذا الإعلان باعتباره خطوةً في سبيل الوصول إلى «دولة الشريعة اليهودية»، ومع عودة النقاشات المرتبطة بمشروع قانون «الدولة القومية»، سيعود الصراع بين العلمانيين والمتدينين حول طبيعة «الدولة اليهودية»، هذا الصراع مرشح للتفاقم بفعل النمو المطرد للقوى الدينية واليمينية، مع عجز الصهيونية السياسية عن حل إشكالية الهوية والعلاقة مع الشتات[1]، هذا الصراع سيبلغ ذروته حال سيطرة «الحريدم» على السلطة بحلول العام 2020على أبعد تقدير بفعل النمو السّكاني لتيار «الحريدم»[2]، ويبقى سيناريو الحرب «الأهلية الإسرائيلية» مطروحاً بفعل ازدياد حدة الاستقطاب بين المعسكرين السابقين...

مصير فلسطينيّي أراضي عام 1948:

يتعذر الفصل بين «يهودية الدولة» والواقع الديموغرافي القائم في فلسطين المحتلة بين اليهود والعرب، ذلك أنّ تجسيد الطابع اليهودي للدولة يتطلب توافر معادلة ديموغرافية تكون الكفّة فيها راجحة لمصلحة العنصر البشري اليهوديّ، وهوً ما لا يمكنٌ أن يتحقق إلّا على حسابً العرب في فلسطين، ولا سيما داخل الأراضي التي احتلتها العصابات الصهيونية عام 1948، والتي تُعرف بمناطق الخط الأخضر، حيث اتخذ الصراع العربي- الصهيونيّ منذ بدايته صراعاً على الأرض والسكان، وكان وما يزال الهدف الأساس للحركة الصهيونية بدايةً و»إسرائيل» لاحقاً، هو الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين واستيطانها بأكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود القادمين في موجاتٍ

1. نافذ أبو حسنة، «المتدينون والعلمانيون في إسرائيل»، مرجع سابق، ص90

2 .المرجع السابق، ص85. الحريديم: طائفة محافظة من اليهودية الأرثوذكسية، يحاولون تطبيق نصوص التوراة في» إسرائيل»، للمزيد انظر:

Samuel C. Heilman and Menachem Friedman، The Haredim in Israel Who Are They and What Do They Want، INSTITUTE ON AMERICAN JEWISH-ISRAELI RELATIONS، THE AMERICAN JEWISH COMMITTEE، 1991.pp، 1-5

متلاحقة من المهاجرين، وللوقوف على صورة المتغيرات الديموغرافية في «إسرائيل»، ((بلغتً نسبة اليهود حوالي 78، 8% من المجموع العام للسكان في العام 1950، فيما بلغت نسبتهم حوالي 88، 9% في العام 1960، وحوالي 85، 4% في العام 1970 ويعود هذا الانخفاض إلى ضم سكان القدس العربية بعد احتلالها، كما بلغت نسبة اليهود حوالي 83، 7% في العام 1980، و 81، 9% في العام 1990، لتصل نسبة اليهود في العام 2000 إلى حوالي 77، 8% من المجموع العام للسكان، مما يعني ارتفاع نسبة السكان العرب من 12، 2% في العام 1950 إلى 22، 2% في العام 2000))[1]، وفي دراسة صادرةٍ عن دائرة الإحصاء المركزية «الإسرائيلية» بمناسبة الذكرى السنوية ال 66ً لتأسيسً «إسرائيل»، وصل عدد السكان في «إسرائيل» عام 2014 حوالي 6 ملايين و 135 ألف نسمة، ويشكّل اليهود ما نسبة 75%، بينما عدد العرب مليون و 694 ألف نسمة، يشكّلون نسبة 20، 7%، وهناك 351 ألف مواطن «إسرائيلي»، يشكلون 4، 3% من السكان، يفتقرون لتصنيفٍ دينيٍّ، وغالبيتهم الساحقة من المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابقً وليسوا يهوداً، لكنّهم هاجروا إلى «إسرائيل» مع أزواجهم اليهود[2].

بالعودة إلى مشروع قانون «الدولة القومية» وتداعياته على عرب أراضي العام 1948 يطرح نص القانون مبادئ تعريفية لشكل الدولة ومضمونها مثل:» إنّ حق تقرير المصير في دولة إسرائيل قاصر على الشعب اليهودي، إن إسرائيل هي دولة ديمقراطية تقوم على مبادئ الحرية والعدالة والسلام وفق رؤية أنبياء شعب إسرائيل، كما أنها تلتزم بالحقوق الشخصية لجميع مواطنيها بمقتضى القانون، إضافة إلى تدريس تاريخ الشعب اليهودي وتراثه وتقاليده في جميع المؤسسات التعليميةِ التي تخدم الجمهور اليهودي في البلاد»، مجمل هذه المبادئ يشكل انتهاكاً للانتماءين المدنيّ والقومي للمواطنين الفلسطينيّين ، حيث يتحوّلون إلى مواطني دولة تصرّح في قاعدتها الدستوريّة الأساسيّة أنّها ليست

1. فواز حامد الشرقاوي، » السكان اليهود في فلسطين- دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من ق.20»، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة العلوم الإنسانية، (غزة: الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد2، حزيران 2007)، ص656.

2. ”عدد سكان إسرائيل يقترب من 8، 2 مليون ”، نشرة المشهد الإسرائيلي، (رام الله:مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ، العدد 332، السنة 12، 6/5/2014)، ص2.

موطنهم القوميّ، كما يحمل هذا التعريف طابعًا إقصائيًّا ، يمكن استخدامه من أجل تسويغ منح الأفضليّة لمجموعة الأغلبيّة، وبالتالي تسويغ سياسات تمييزيّة وعنصريّة، كما يحمل القانون المقترح تصنيفًا تراتُبيًّا وعلاقة هرمية على المستوى الدستوري بين المواطنين، بحسبه يسكن المواطنون اليهود في «وطنهم القوميّ»، مقابل المواطنين غير اليهود الذين يعيشون في دولة «ليست وطنهم»، مما يكرّس، المكانة القانونية المتدنية للمواطنين الفلسطينيين، وبالتالي ينتج تبعيةً دستورية رسمية تقوّض مكانة المواطنين الفلسطينيّين وتنتقص من شرعية مواطنتهم[1]، وإذا ما أقر هذا القانون فلن يستطيع فلسطينيو أراضي عام 1948 التظلم أمام محكمة العدل العليا في «إسرائيل» بخصوص حالات التمييز العنصريّ بحقهم، لأنّ مجمل هذه الحالات التمييزية مشمولةٌ في نص القانون المقترح، ((وليس للمحاكم «الإسرائيلية» عموماً على اختلاف مستوياتها الحق في نقض القوانين التي تصدر عن الكنيست «الإسرائيليّ»))[2].

ضمن هذه الرؤية يمكن رسم سيناريوهات مستقبليةٍ حول مستقبل فلسطينيّ عام 1948 حال إقرار قانون «الدّولة القَومية»،

أ- **سيتلاشى الطرح «الإسرائيليّ» للهوية**، الذي ينطلق من واقع الحياة في «الدولة»، حيث يرى مؤيدو هذا الطرح أنّ الحل لإشكالية تعدد القوميات والأديان في «إسرائيل» هي باستبعاد فكرة الهوية القومية الواحدة، و البحث عن هوية متعددة القوميات، معيارها الانتماء لـ»إسرائيل» باعتبارها «دولة مواطنة» بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية الأخرى، وبالتالي سيكون «الإسرائيليون» غير اليهود أكثر وضوحاً في هويتهم وسيكونون شركاء «للإسرائيليين» في الأرض و«الدولة»، ويختلفون عنهم في القومية وفي جانب من ثقافتهم في سبيل الوصول إلى هويةٍ علمانيةٍ جامعة لمختلف الانتماءات في «إسرائيل»[3].

1. يوسف تيسير جبارين، " قانون الدولة القوميّة والفوقية اليهودية»، الجبهة الديمقراطية للعدالة و المساواة، 6/12/2014، الرابط الالكتروني: http://www.aljabha.org/index.asp?i=88607
2. الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً –المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء الثالث، (دمشق:دار جفرا للدراسات والنشر، ط1، 2002)، ص79.
3. عبد الغفار الدويك، الحالة الدينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص434-431.

ب- ستعود وبقوة فكرة تبادل الأراضي والسكان، التي ولدت في أثناء عقد مؤتمر كامب ديفيد للسلام في تموز العام 2000م، حين اقترح الرئيس الأمريكي في حينه الرئيس بل كلينتون إبقاء التجمعات الاستيطانية اليهودية تحت السيادة «الإسرائيليّة» مقابل ضم أجزاء من أراضي منطقة «حلوسة» المحتلة عام 1948إلى قطاع غزة، وعندما تولى أفيغدور ليبرمان وزارة الخارجية «الإسرائيليّة» في حكومة بنيامين نتينياهو في العام 2009كرر مطالبته «بالنموذج القبرصي» أيّ تبادل سكاني يتم بموجبه ترحيل مئات آلاف الفلسطينيين من «عرب 48» إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، مقابل ضم نحو نصف مليون مستوطن يهودي من أراضي عام 1967 إلى «إسرائيل»[1]...إنّ المشروع هو نقاشٌ «إسرائيليٌ» يهوديٌ داخليٌ يتم التفكير بفرضه على الشعب الفلسطيني لتحقيق أهداف «إسرائيلية» يهودية، وليس بهدف تحقيق حق التقرير المصير والهوية الفلسطينية للشعب الفلسطيني، والذي ألغاه نص القانون عندما حدد حق تقرير المصير «للشعب اليهودي فقط»، وكأنّ مفهوم حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني في الداخل ينحصر في الانضمام إلى الدولة الفلسطينية، حيث توجد أشكال أخرى من حق تقرير المصير مثل الحصول على الحقوق الجماعية، والذي حصره نص القانون «بالاعتراف بالحقوق الشخصية لجميع مواطنيها»، بالمجمل إن مشاريع التبادل السكاني سوف تفاقم من أزمة فلسطينيي عام 1948، فهي ستحل مشكلة «إسرائيل» الاستيطانية إلّا أنّها سوف تخلق واقعاً سياسياً غير عادل، فمن جهة لن يتمكن سكان المثلث من استمرار النضال للعودة إلى قراهم المهجرة أو استعادة أراضيهم المصادرة التي ستبقي داخل حدود «الدولة اليهودية»، حيث إنّ انضمامهم يعني التنازل عن هذا الحق المشروع، لأنّه إن نفّذ فلا بد أنّه سينفَّذ ضمن إطار الحل النهائي للصراع، وتحديد الحدود النهائية بين الكيانين السياسيين))[2] .

1. للمزيد حول فكرة تبادل الأراضي والسكان: «الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية»، تقرير معلومات رقم 10، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2009)، ص52-47.
2. مهند مصطفى، » اقتراحات التبادل السكاني للفلسطينيين في الداخل بين مفاهيم الترانسفير والضم والسياسات المطلوبة»، مجلة سياسات، (رام الله-فلسطين: مؤسسة الأيام، 2011)، ص39.

ج- سيناريو الترانسفير القسري: و هو نموذجٌ للاستعمار الإحلالي الاستيطانيّ، عبر عملية تطهير عرقيٍّ في أرض فلسطين التاريخية ضد السكان الفلسطينيين الأصليين، ويرى ًالباحث أن تغير المعطيات العسكرية الفلسطينية متمثلة بنجاح حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية «حماس» و «الجهاد الإسلامي» في صد العدوان «الإسرائيليّ» الأخير على غزة عام 2014، يُصبِح احتمال لجوء «إسرائيل» إلى إجراء ترانسفير قسري بحق عرب 48 أمراً صعبا ، لكنّ سياسات الترانسفير الناعم التي تقوم بها حكومات الكيان «الإسرائيليّ» تمثل البديل الحاليّ لسياسة الترانسفير القسري حيث تقوم فكرة «النكبة» في الأساس على جريمتي سلب الأرض وطرد المواطنين الفلسطينيين، سواءٌ كما حدث في العامين 1948 أو 1967، عبر «ترانسفير» إرهابيّ واضح، أو ما بات يسمى اليوم «ترانسفير ناعم» من خلال تطبيق قوانين عنصرية تدريجية ضاغطةً هدفها إجبار الفلسطينيين على مغادرة بلادهم ...بمعنى أنّ» النكبة» لم تحدث مرتين في العامين (1948 و 1967) بل هي سياسةٌ مستمرةٌ تتجلى في الفكر «الإسرائيليّ» المتطرف من خلال جملة من الممارسات يمكن إجمالها بما يلي:

استصدار قوانين تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم، ومن هذه القوانين: (قانون مناطق الأمن لعام 1949، قانون استملاك الأراضي ساعة الطوارئ لعام 1949، قانون استملاك الأراضي لعام 1953، قانون تقادم العهد أو مرور الزمن...)، و سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح المشاريع الاستيطانية، إضافة إلى سحب الإقامة من الفلسطينيين في الداخل الفلسطينيّ:حيث سحبت «إسرائيل» حقوق الإقامة لنحو ربع مليون فلسطينيّ بين عامي 1967 و1994 بحسب أرقامٍ عسكرية[1]،

د- سيناريو اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة داخل الخط الأخضر: تتراكم وتتفاعل المعطيات و الوقائع التي تشير إلى اقتراب اندلاع انتفاضةً فلسطينية داخل الخط الأخضر وفي مقدمة الأسباب الدافعة لحدوث مثل هذه الانتفاضة استمرار سياسة مصادرة الأراضي العربية داخل الخط الأخضر و سياسة هدم

1. سومر صالح، » يهودية الدولة في إسرائيل دراسة تحليلية في الإشكاليات و التداعيات الداخلية والخارجية «، إشراف الدكتور نزار جزان ، (دمشق:جامعة دمشق- كلية العلوم السياسية، 2013)، ص 157-156.

المنازل العربية واستمرار سياسات التميز العنصريّ ضد العرب الفلسطينيين.. هذه الانتفاضة المنشودة تقف دونها عقباتٌ ذاتيةٌ وموضوعيةٌ في مقدمها عدم رغبة السّلطة الوطنية الفلسطينية باندلاعها على الأقل في الوقت الراهن وتمسك هذه السلطة بورقة المفاوضات و خيار المنظمات الدولية للضغط على «إسرائيل»، ومما ساهم أيضًا في عدم اندلاع انتفاضة شعبيّة ومستمرة هيّ حالة الإحباط الشعبيّ الذي أعقب الانتفاضتين السابقتين نتيجةً التوظيفً السياسيّ الذي لم يرق إلى حجم التضحيات التي قدمت في تلك الانتفاضتين والمتمثل بنهج أوسلو للسلام، إضافةً إلى عدم وجود هياكل تنظيميةٍ جامعة موجهة لمثل هكذا انتفاضة، بخاصة داخل الخط الأخضر، مع ظهورٍ إرهاصاتٍ أوليةٍ تنذر ببدء تشكل هذا النوع من الهياكل التنظيمية، ابتداءً من عمليةٍ تفجير تل أبيب خلال حرب غزة (عام 2012م) ومرورًا بمحاولة تفجير كنيون المالحة العام 2013، وانتهاءً بعملية تفجير بيت يام أواخر كانون أول 2013، فهذه تشير إلى خلايا تعمل بتوجيهٍ وتمويلٍ تنظيميّ، لأنّ حيازة متفجرات والتدرب على صناعة العبوات وتفجيرها من خلال هواتف نقالة يحتاج لميزانيات وخبرات تنظيميةٍ تتعدى العمل الفردي[1]، ليأتي مشروع قانون «الدّولة القومية» ليفاقم سياسات التمييز العنصريّ ضد شعبنا الفلسطينيّ داخل الخط الأخضر، ويطرح احتمالات الترانسفير بحقهم بشكلٍ أو بآخر ... مما قد يشعل انتفاضةً فلسطينيةً ثالثةً تبدأ من داخل «الخط الأخضر» لتعم أرجاء فلسطين تعيد تصويب رؤية حل الدولتين بما يحافظ على حقوق عرب أراضي عام 1948، ويكون سبباً في رأب الصدع الفلسطينيّ بين حركتي فتح وحماس عبر توحيد الشارع الفلسطينيّ ويعزز من المكانة الحقوقية والشعبية للقضية الفلسطينية على المستوى الدوليّ ، وتعزز هذا الاتجاه نحو الانتفاضة الثالثة شعبياً في أعقاب رفض مجلس الأمن الدوليّ مشروع قرار إنهاء الاحتلال «الإسرائيليّ» للأراضي الفلسطينية بتاريخ 2014/12/30م، ويبقى للسلطة الفلسطينية التكيف مع

1 . ياسر عز الدين، »هل تندلع الانتفاضة الثالثة في العام 2014م"، مدونة شباب من أجل فلسطين، 8 يناير 2014، الرابط الالكتروني: http://yaseenizeddeen.blogspot.com/2014/01/2014.html

مفاعيل هذه الانتفاضة حال اندلاعها، في محاولةٍ منها للضغط على «إسرائيل» والمجتمع الدوليّ لتحصيل الحقوق الفلسطينية في إنهاء الاحتلال «الإسرائيلي»، فهيّ انتفاضة ذات وجهين انتفاضةٌ على الاحتلال لنيل الحقوق وانتفاضةٌ على السلطة لتغير المسار «التفاوضيّ» الذي لم تتمخض عنه نتائج تذكر.

ثانياً: التداعيات المحتملة على مفاوضات السّلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين:

بعد أن تسلم بنامين نتينياهو رئاسة الحكومة «الإسرائيليّة» في حزيران 2009، سارع إلى الإدلاء بالتصريح الأتي:» إنّ الشرط الأساسي لإنهاء النزاع هو الإقرار الفلسطيني العلني الملزم والصادق بـ»إسرائيل» كدولة قومية للشعب اليهودي»[1]، وهو ما عمل على فرضه على الجانب الفلسطينيّ والرباعية الدولية من خلال إقرار حكومته لقانون «الدولة القومية» أو يهودية الدولة» بحيث يصبح هذا الشرط ملزماً للمفاوض «الإسرائيليّ» باعتباره قانوناً أساساً لا يستطيع أيّ مفاوض «إسرائيليّ» تجاهله عند إقراره من جانب الكنيست، مما يعني تغيراً في قواعد التفاوض ومضمونها في حال استئنافها حيث قررت القيادة الفلسطينية وقف المفاوضات المباشرة للسلام مع «إسرائيل» رداً على قرارها برفض تمديد تجميد البناء الاستيطانيّ، ومطالبتها المفاوض الفلسطينيّ الاعتراف بـ «يهودية الدولة» كشرطٍ لأيّ اتفاق سلام بين الجانبين الفلسطيني و»الإسرائيليّ»، وذلك خلال الاجتماع الذي جمع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح في رام الله بتاريخ 2010/10/2، ويعتقد الباحث أنّ القيادة الفلسطينية الحالية لن تستأنف المفاوضات المتوقفة مع الجانب «الإسرائيليّ» في حال إقرار «يهودية الدولة» من جانب واحد، الأمر الذي سيعزز توجه الحكومة الفلسطينية إلى المنظمات الدولية لرد الحقوق الفلسطينية، ومحاولة نيل العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، وتبني خيارات أكثر حزماً مع

1. بيان نويهض الحوت، »يهودية إسرائيل: بداية أم نهاية؟»، مجلة فلسطين، (بيروت: دار العروة الوثقى، العدد 7، السنة الأولى، 18 تشرين الثاني 2010)، ص 14.

«إسرائيل» كانضمام فلسطين إلى اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية للضغط على «إسرائيل» بتاريخ 2015/1/7، حيث يمكن للسلطة الفلسطينية ملاحقة قادة «إسرائيليين» بتهمة ارتكاب «جرائم حرب» وجرائم ضد «الإنسانية».. أمّا إذاً ما استأنفت المفاوضات المتوقفة حال إقرار القانون فإنّ تغيرات مهمة يجب أخذها بالحسبان، فمن حيث «القواعد» ما كان شرطاً لاستئنافً المفاوضات أيّ الاعتراف الفلسطينيّ ب«يهودية إسرائيل» أصبح أمراً واقعاً، أمّا من حيث المضمون:

1. إخراج حق العودة من دائرة النقاش والتفاوض الفلسطينيّ – «الإسرائيليّ» وفتح باب التفاوض أمام إمكانية حق التعويض وهو ما نجد جذوره في وثيقة اكس آن بروفانس والتي تقترح إسقاط حق العودة مقابل التعويض، وتوطين نسبة من اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم مع تلقيهم تعويضات مالية،[1]، و وثيقة جنيف لعام 2003 و التي تؤسّس لتصفية قضية اللاجئين من خلال العمل على توطينهم في أماكن إقامتهم الحالية.

2. مقترحات «إسرائيلية» جدّية جديدة ستدخل على طاولة المفاوضات بخصوص ترحيل 19% من مواطنيها «عرب عام 1948» إلى الأراضي الفلسطينية، باعتبار أنّ إسرائيل «البيت القوميّ للشعب اليهودي» وفق نصوص القانون الجديد...

3. إقرار مشروع «الدولة القومية» سيعقد من وضع القدس في المفاوضات المستقبلية، وقد لاحظ الباحث أن «المشرّع الإسرائيلي» تجنب الخوض في مسألة القدس ومرد ذلك برأي الباحث إلى محاولة الحكومة «الإسرائيلية» امتصاص النقمة العربية و الإسلامية، ورد الفعل المحتمل في هذه المرحلة وذلك بطرحه صيغة مخففة لوضع القدس تتيح حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة «منع كل ما من شأنه الحدّ من حرية وصول أبناء الديانات إلى

1. هبه خليل سعدي مبيض، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور رائد نعيرات « اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطه»، (نابلس-فلسطين:كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية 2010).، ص79.

مقدساتهم أو ينال من مشاعرهم إزاءها»، إضافة إلى تحول فلسطين من كيانٍ مراقب إلى دولة مراقب غير عضو في منظمة الأمم المتحدة عزز الاعتراف الأممي بفلسطين دولةً وفق حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

4. احتمال قيام المفاوض «الإسرائيليّ» بطرح حق التعويض للحكومة «الإسرائيلية» عن تواجد عرب 1948 على أراضيها بمقتضى القانون الجديد – حال إقراره- في مواجهة احتمال الطلب الفلسطينيّ حق التعويض للاجئين الفلسطينيين.

ثالثاً ـ تداعيات إقرار «قانون يهودية الدولة» على حق العودة للاجئين الفلسطينيين:

نص مشروع قانون «الدولة القومية» بما يخص مبدأ حق العودة: «يحق لأي يهودي القدوم إلى البلاد والحصول على الجنسية «الإسرائيلية» بمقتضى القانون»، لاغياً بذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين في دول المهجر، تاركاً المجال لأحد خيارين بما يخص اللاجئين الفلسطينيين إمّا التوطين أو مشروع «الوطن البديل»، و يبلغ عدد اللاجئين الإجمالي حتى العام 2007 حوالي (5، 25) مليون لاجئ، لم يُسجل منهم لدى وكالة الأونوروا إلا (3، 8) مليون لاجئ فلسطيني))[1] و لا يرتبط حق العودة للاجئين الفلسطينيين بقرارات تصدرها الحكومة «الإسرائيلية» فقط بل إنّ مسالة توطين اللاجئين الفلسطينيين و إسقاط حق العودة مرهون بموافقة ثلاثة أطراف أساسيّة أخرى وهي: الطرف الفلسطينيّ الرسميّ ممثلاً بالسلطة الوطنية الفلسطينيّة ومنظمة التحرير الفلسطينية، و الدول التي يوجد بها لاجئون فلسطينيون وهي بشكلٍ أساسيّ (الأردن –سوريا – لبنان) إضافةً إلى اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم ، مما يعني أنّ إسقاط حق العودة خارج إطار التسوية السلمية الدائمة بين العرب كفريق مفاوضٍ من جهة و«إسرائيل» من جهة أخرى استناداً على قرارات مجلس

1. ربيع داغر، إسرائيل والصراع المستمر، (بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2007)، ص194.

الأمن والجمعية العمومية ذات الصلة، من شأنه فتح مواجهةٍ إقليمية متعددة الأطراف في المنطقة العربية ستلحق الضرر بالقضية الفلسطينية، إضافةً إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي في دول المهجر الفلسطيني، الأمر الذي قد يتسبب في اندلاع مواجهاتٍ داخليةٍ بين الفلسطينيين وسكان تلك الدول مثل لبنان الأمر الذي ينذر بحروب أهلية في تلك الدول، تهدد الاستقرار عموماً في المنطقة العربية بسبب ترابط النسيج الاجتماعيّ بين دول تلك المنطقة، بينما يقوم سيناريو «الوطن البديل» على فكرة استبدال الكيان السياسيّ الأردني القائم حالياً، بكيانٍ سياسيٍّ ديمقراطيٍّ قائم على المعادلة السكانية الفلسطينية / الأردنية، بصرف النظر عن المسمى السِّياسيّ للدولة الجديدة، وهذا يعني توطين الكيان السياسيّ الفلسطيني في الأردن، أو التوطين السياسيّ للفلسطينيين في الأردن، أمّا التجمعات السكانية العربية في الضفة الغربية فتعطى سلطة» الحكم الذاتي» مع خضوعها للسيادة «الإسرائيليّة»)[1]، ويفترض سيناريو الوطن البديل إنهاء حالة الصراع العربي – «الإسرائيليّ» بجميع ملفاتها متضمنةً قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما يفترض نقل كلّ اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الجديدة كـ«مواطنين»، عبر إقامة مشاريع سكنية في المنطقة الممتدة من شرق عمان إلى منطقة الحدود السّورية والعراقية، وللوصول إلى تلك المرحلة يقتضي العمل «إسرائيلياً» على إفشال قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة والقابلة للاستمرار ، و إسقاط النظام الأردني الهاشمي، (بالتزامن مع مبدأ التعويض والسكن الدائم) لإنهاء حق العودة، إضافة إلى توافر الظرف الدوليّ و الإقليميّ المناسب لتمرير سيناريو الوطن البديل.

كنتيجةٍ يرى الباحث أنّ طرح مشروع قانون «الدولة القومية» بصيغته الراهنة بما يخص مبدأ حق العودة لا جدوى منه من الناحية العملية، ويأتي كوسيلة ضغط «إسرائيلية» على الدول العربية ، حيث إنّ إسرائيل لا تمتلك الأدوات الكافية لإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين ...لأنّ الأمر مرهونٌ

1. فؤاد البطاينة، الشمس فوق الأردن (الخيار والخيار الأردني، الوطن البديل والواقع المر)، (عمان: بيت الأردن للدراسات والأبحاث، ط1، 2010)، ص103-99.

بموافقة عربيةٍ ودوليةٍ ، وهو أمرٌ مرتبطٌ بتسويةٍ شاملةٍ للقضية الفلسطينية لم تتوافر بعد.، كما ينبه الباحث إلى خطورة إقرار القانون على مستقبل الدولة الأردنية الهاشمية لأنّها ستكون هدفاً للمخططات الصهيونية «الإسرائيلية» ، الأمر الذي يتطلب إستراتيجيةً عربيةً لإبقاء الأردن دولةً مستقلةً بعيدة عن الاضطرابات الأمر الذي يحفظ القضية الفلسطينية...

المطلب الثالث - ردود الفعل الدّولية و تأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية:

شكل تصويت عدد من البرلمانات الأوروبية على الاعتراف بالدولة الفلسطينية تطوراً إيجابياً لصالح وجود دولةٍ فلسطينيةٍ ، واعترافاً بأنّ «إسرائيل» هي المعوق الأساسيّ لجهود السلام، و كردّ فعلٍ طبيعيٍّ من جانب النواب الليبراليين والعلمانيين واليساريين في البرلمانات الأوروبية الذين استشعروا القلق من تحويل «إسرائيل» إلى دولةٍ دينيةٍ الأمر الذي يتناقض مع المفاهيم الغربية الحديثة، ويهدد حل الدولتين القائمً على الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 4 حزيران 1967 وعاصمتها القدس، ذلك في أعقاب محاولة رئيس الوزراء «الإسرائيليّ» بنيامين نتينياهو إقرار قانون «الدولة القومية» وتكريس «يهودية الدولة في إسرائيل» ، وتأتي هذه الخطوة تتويجاً لخطوات عدة قامت بها بعض دول الاتحاد الأوربي تصب في مصلحة القضية الفلسطينية:

أولاً: الاتحاد الأوربيّ لن يعترف بأيّ تغييراتٍ على حدود ما قبل 1967، بما في ذلك ما يتعلّق بالقـــدس، غير تلك التي اتفق عليها الطرفان فضلاً عن أنّ تطوير العلاقات مع «إسرائيل» يرتكز إلى انخراطها في سلامٍ دائمٍ على أساس حلّ الدولتين.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي أقرّ مبادئ توجيهيةً قبل نحو عام تضمّنت وضع علامات تميّز المنتجات «الإسرائيلية» المصنّعة في المناطق المحتلة.

ثالثاً: اتّجهت بعض المؤسّسات الأوروبيّة إلى مقاطعة المنتجات «الإسرائيلية»، وبخاصة المصنّعة في المستوطنات، فعلى سبيل المثال التزمت سويسرا والدنمارك وأيضاً السويد منذ العام الماضي وضع ملصقات على المنتجات المصنّعة في المناطق المحتلة[1].

رابعاً: قرار «الدعم المبدئيّ» من البرلمان الأوربيّ بالاعتراف بدولة فلسطين، على أساس حل الدولتين، المشروط بإحياء عملية السلام.

وتبقى هذه الخطوات في إطار الإجراءات الرمزية الضاغطة على الطرف «الإسرائيليّ» و التي تعمّق من حال الخلافات الدّاخلية في «إسرائيل» حول قانون « الدولة القومية»، الأمر الذي سيكون له تأثيرٌ محتملٌ على رأيّ الناخب «الإسرائيليّ» في انتخابات آذار 2015 المزمع عقدها ، ولكن يرى الباحث أنّ هذه الإجراءات الأوربية والتصويت الرمزي على الاعتراف بدولة فلسطين تحتاج إلى خطوات جدّية من قبل القيادة الفلسطينية للاستفادة منها بما يعزز مكانة دولة فلسطينٍ على حدود الرابع من حزيران 1967، وبما يضمن حق العودة في أي مفاوضات مقبلة ...وفي سياق ردود الفعل يبقى رد الفعل العربي الرسميّ «خجولاً» إن لم نقل «معيباً» نظراً لانشغال الدّول المعنية بالقضية الفلسطينية بمشاكلها الداخلية ، و لغياب أيّ رؤيةٍ عربيةٍ موحدةٍ لدعم القضية الفلسطينية.

خاتمة:

إنَّ محاولة الحكومة «الإسرائيلية» إقرار قانون «يهودية الدّولة» هدفها تشريع الاستيطان وتهويد الفضاء العمرانيّ، مقابل تشريع طرد الفلسطينيين، وحرمان اللاجئين من حق العودة، وجعل قيام الدولة الفلسطينية على جزءٍ من أرض فلسطين التاريخية ضربًا من الاستحالة، وعلى الرغم من النجاح المبدئيّ في إقراره في الحكومة «الإسرائيلية» فإن محاولة إقراره في الكنيست «الإسرائيليّ» تأجلت إلى ما بعد آذار 2015 وفي حال أصر رئيس الحكومة الحالية بنيامين

1. سهى حشمت، عن اعتراف برلمانات أوروبية بالدولة الفلسطينية و«فتور» العرب»، جريدة الحياة- دولية، 11/12/2014، العدد، ص.

نتنياهو على طرحه على «الكنيست الإسرائيليّ» المقبل سيصطدم بمعارضة تياراتٍ علمانيةٍ داخل «إسرائيل»، ويزيد من حالة العزلة الدوليّة على «إسرائيل»، و يفاقم الصراعَ العلمانيّ – الدينيّ في « المجتمع الإسرائيلي»، وبغض النظر عن إقراره في الكنيست من عدمه، والتي تحسمها نتيجة التصويت على الكنيست الجديد ، إلّا أنّ للأمر تداعياتٍ منها تعزيز التوجه الافراديّ أو الجماعيّ للدول وبخاصة الأوربية على الاعتراف بفلسطين كدولةٍ على حدود الرابع من حزيران 1967م، والنابع أصلاً – أيّ التوجه- من سياسات التّهويد والاستيطان «الإسرائيلية»، وهو أمرٌ قد يعززه توجه الحكومة الفلسطينية إلى مجلسِ الأمن لإنهاء الاحتلال وجدولة الانسحاب «الإسرائيليّ» من الأراضي المحتلة ، طبعاً مع تزايد احتمالات الفيتو الأمريكي.

نتيجة الدراسة: «إسرائيل» لم تبلغ درجة من النضج الداخليّ يمكن معها تشريع قانون «الدولة اليهودية»، لأنّ مصطلح «اليهودية» بذاته مازال محل جدلٍ ونقاشٍ داخل المجتمع «الإسرائيليّ» بين المتدينين والعلمانيين على مسألة من هو اليهوديّ، وهل مصطلح «الدولة اليهودية» يعنيّ دولة اليهود أم دولة «الشريعة اليهودية» وفي كلا الحالتين يحتاج إعلانها إلى حل الإشكالية الديموغرافية لديها، وهو ما لم تستطع «إسرائيل» إنجازه حتى الآن برغم الإجراءات التهويدية والعنصرية ضد كلّ ما هو عربيّ في الأراضي المحتلة، لأنّ حل مثل هذه الإشكالية يحتاج إلى تفاهماتٍ دوليّةٍ وإقليميةٍ غير متوافرة الآن، وتنبثق عن هذه النتيجة نتائج فرعية في حالٍ إقراره في الكنيست:

1. إنّ إعلان «إسرائيل» نفسها «دولةُ يهوديةٌ» عبر استصدار قانون «الدّولة القومية» سيخلق إشكالياتٍ مضاعفة لدى المجتمع «الإسرائيليّ» لأنّه سيرفع من حدة الاستقطاب القائم بين التياًرين العلماني والمتدين، و يفاقم العزلة الدّولية على «إسرائيل»، دون نتائج عمليةٍ ذات جدوى تذكر لصالح «إسرائيل».
2. سيناريو الانتفاضة الثالثة التي تبدأ من داخل الخط الأخضر لتعم أرجاء فلسطين، ستكون هي أولى التداعيات المحتلمة لإصدار قانون «الدّولة القومية»، في مواجهة احتمالات الترانسفير.

3. بعد تعثر التوجه الفلسطينيّ إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال نهاية العام 2014، و لأنّ الإقرار بحد ذاته هو نعيٌّ رسميٌّ لحل الدولتين، ونهاية مسار المفاوضات الثنائية برعاية دولية، يبقى خيار التوجه إلى المنظمات الدولية و الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية بما يضمن الحقوق الفلسطينية خياراً أساسياً.

4. على الصعيد الدوليّ وكرد فعلٍ على الخطوة الأحادية «الإسرائيلية» بإقرار قانون «الدولة القومية» من جانبٍ واحد ، ستتسارع خطوات الاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967م، الأمر الذي سيفاقم العزلة «الإسرائيلية».

5. إنّ مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين لن يتأثر من الناحية العملية بمشروع قانون «الدّولة القومية»، بسبب عدم امتلاك «إسرائيل» لأدوات إسقاطه، وارتباطه بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية والصراع العربيّ-الصهيونيّ على جميع المسارات.

يبقى أخيراً وضمن جملة المعطيات السابقة طرح ثلاثة سيناريوهات حول مستقبل إقرار مشروع «الدولة اليهودية» والتي ستحسمها جزئياً توجهات الناخب «الإسرائيليّ» في الانتخابات المبكرة المزمع إجراؤها في آذار 2015 والتي حاول بنيامين نتينياهو التأثير عليها قبيل الانتخابات من خلال مجموعة من المعطيات السّياسية ومنها:(إحياء خطاب اليمين واليسار في «إسرائيل» مجدداً، و دعوة يهود فرنسا للعودة إلى «إسرائيل» إثر حادثة متجر باريس 2015/1/9م ومقتل رهائن يهود، وشنّ عمليات أمنية على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، واستهداف «حزب الله» اللبنانيّ في تلك العمليات، إضافةً إلى رفع نبرة الخطاب السّياسيّ ضد المشروع النوويّ الإيرانيّ و التلويح باحتمالات الرد «الإسرائيليّ» على هذا المشروع بشكلٍ أحاديٍّ ..):

السّيناريو الأول: إقرار مشروع القانون في الكنيست «الإسرائيليّ»، وهذا السيناريو متوقع أثر فوز تجمع الليكود واليمين المتطرف في الانتخابات في الكنيست «الإسرائيلي»، وفرصة حشد الأعداد المطلوبة لإقراره، عبر تحالفٍ

محتملٍ مع تيار الحريدم المتشدد داخل «إسرائيل»، والتيارات الدينية مثل حزب «البيت اليهودي» بقيادة اليميني نفتالي بينيت، لإنجاح التصويت، وليس بالضرورة تشكيل حكومة ائتلافية نظراً لمعارضة افيغدور ليبرمان حكومة مشتركة مع الحريديم، وسترتب عليه إشكاليات جمّة في الداخل والخارج «الإسرائيلي»، سبق وتم مناقشتها في متن الدّراسة.

السّيناريو الثانيّ: «تجميد» طرح المشروع على الكنيست، ومرده إلى أمرين إمّا عدم قدرة الليكود واليمين المتطرف على تحقيق أغلبيةٍ برلمانية في الكنيست، أو تحقيق أغلبيةٍ لازمة لإقرار هذا القانون ، مع إدراك قادة الليكود و اليمين المتطرف لحجم التداعيات المحتملة لإقرار هذا القانون بعد الجدل الدائر في الداخل «الإسرائيلي» ورد الفعل الأوربيّ غير المتوقع، وتوجه السلطة الفلسطينية إلى تبني خيارات أكثر حزماً مع «إسرائيل» كالانضمام إلى اتفاقية محكمة الجنايات الدوليّة، والتوجه نحو التصعيد بما يشمل كلّ الاحتمالات ومنها احتمالات تعليق أو إيقاف التعاون الأمني مع «إسرائيل»، و احتمال حلّ السّلطة لنفسها وحدوث انتفاضة فلسطينية ثالثة، الأمر الذي سيدفع بالليكود و حلفاؤه على «تجميد» طرح القانون على الكنيست دون إلغائه، بانتظار ظروفٍ ملائمة .

السّيناريو الثالث: عدم إقرار مشروع القانون في الكنيست، وهذا السّيناريو ينطلق من قدرة التيارات العلمانية - اليسارية على تحقيق أغلبيةٍ برلمانية في الكنيست «الإسرائيليّ» عبر تحالف حزبي (العمل-الحركة) و استقطاب حزب (يوجد مستقبل- يش عتيد)، أو تحقيق أغلبيةٍ مناهضة لهذا القانون عبر ضمان تصويت حزب «كاديما» برئاسة شاؤول موفاز ضد مشروعِ القانون حال عرضه على الكنيست، وهذا السيناريو يتضمن نجاحاً محتملاً للقوى اليسارية في الاستثمار الأمثل لحالة الإرهاق النفسيّ لدى «الإسرائيليين» و الناتج عن تزايد مشاعر الخوف لديهم من مخاطر فتح الجبهة الشمالية، وتزايد حالة العزلة الدّولية على «إسرائيل» من قبل الدّول الحليفة لها وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحميل سياسات نتنياهو المسؤولية عن ذلك .

ويرى الباحث: أنّ ردود الفعل الفلسطينية والدوليّة لطرح قانون «الدولة القومية»، وقدرة التيارات العلمانية على إقناع الناخب «الإسرائيليّ» بعدم جدوى إقرار القانون، إضافةً إلى التصعيد الفلسطينيّ داخل الخط الأخضر، متزامنٌ مع تصعيد في موقف الحكومة الفلسطينية والمتمثل بالاستمرار في سياسة الانضمام إلى المنظمات و الاتفاقيات الدولية وبخاصة في المجال الإنسانيّ، والتهديد بإمكانية العودة إلى تبني إستراتيجية حركات التحرر الوطني كبديلٍ لسياسة المفاوضات، سيجعل السّيناريو الثاني أقرب إلى التطبيق من غيره، و بخلاف ذلك سيكون سيناريو الإقرار في الكنيست حاضراً، فنتنياهو ومن خلفه قادة اليمين والليكود يدركون جيداً أنّ البيئة الإقليمية والدولية المحيطة «بإسرائيل» قد تغيرت لصالح أجندات مكافحة الإرهاب الدوليّ المتنامي، والذي بدأ يطرق أبواب أوروبا، وصراع المصالح الدولية وشكل النسق الدوليّ الراهن، والاتجاه نحو حلٍ سلميٍّ لقضية الملف النووي الإيراني، و أنّ تراجعاً قد حدث في مركزية القضية الفلسطينية في الإقليم العربي، نظراً لانشغاله بأحداث وتداعيات «الربيع العربيّ» والأولوية أصبحت لإعادة الاستقرار والمحافظة على السّلم الأهليّ في دول الربيع العربي، هذه المتغيرات يمكن الاستفادة منها في إنهاء الخطر الديموغرافي العربي المتعاظم في الداخل «الإسرائيلي»، فتمرير القانون في الكنيست سيكون بأقلّ ردود فعلٍ ممكنة في هذه الظروف الإقليمية والدولية، وقد يتجه اليمين المتطرف في «إسرائيل» إلى اعتبار إقرار قانون «اليهودية» في مقابل الاتفاق النوويّ بين الغرب وإيران وتجاهل مصالح «إسرائيل» الأمنية، للتخفيف من حدة ردود الفعل الدولية حال الإقرار في الكنيست.

رؤية الباحث:

يرى الباحث أنّ المستهدف الأساس من مشروع قانون «الدّولة القومية» في «إسرائيل» هو الشعب العربيّ الفلسطينيّ داخل الخط الأخضر، حيث ستلجأ «إسرائيل» إلى تسريع وتائر عمليات الترانسفير الناعم أو القسري بحقهم تلافياً

لتحوُّلهم إلى أكثريةٍ سكانيةٍ داخل فلسطين التاريخية، مع تجدد طرح فكرة تبادل الأرض والسكان، وبالتالي لابدّ فلسطينياً من الامتناع عن تقديم أيّ تنازلاتٍ تنال من صمودهم، وتثبط من عزيمتهم في مواجهة التمييز العنصريّ الممارس ضدهم، والعمل على خلق جاهزيةٍ لدى الجماهير العربية سياسياً و عسكرياً لمواجهة التوجهات «الإسرائيليّة» بالوسائل الممكنة و المتاحة، مع إشادة الباحث بتجربة التنظيمات الفلسطينية المقاومة القادرة على كسر أبواب الحصار «الإسرائيلي» والعربي وتأمين مستلزمات الصمود، أمّا عربياً، فينبغي رفض مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية رفضاً قاطعاً، والتمسك بالقرارات الدوليّة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية كأساسٍ وحيد لأيٍّ مفاوضات سلام شاملة في المنطقة مع العدو الصهيونيّ، وقد لاحظ الباحثُ مؤخراً ارتفاع مستوى عمليات التطبيع «الإسرائيليّ» مع دولٍ عربيةٍ عبر استضافة شخصيات «إسرائيليةٍ» على المنابر الإعلامية العربية وفي مؤتمراتٍ دولية على الأراضيّ العربية، وحذف خريطة فلسطين التاريخية واستبدالها بخريطة تضم قطاع غزة والضفة الغربية فقط، وفتح طرق نقلٍ جويٍّ متبادلٍ بين «إسرائيل» ودولٍ عربية....ما من شأنه تحفيز «إسرائيل» على السّير قدوماً بمشروعها التهويدي.

اقتراحات الباحث: نتيجة تعثر التوجه الفلسطينيّ إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال «الإسرائيليّ» لأراضي العام 1967، بعد انتخابات الكنيست «الإسرائيلية»، وامكانية اقرار مشروع قانون «يهودية الدولة في إسرائيل»، بما يعرّض القضية والدّولة الفلسطينية إلى مأزقٍ تاريخيٍّ، يرى الباحث ضرورة:

1. وقف كافة أشكال التنسيق الأمنيّ مع «إسرائيل» حتى في الأمور الحياتية اليومية، وتعليق كلّ الاتفاقات الموقعة مع الجانب «الإسرائيليّ» ، بما يضع «إسرائيل» في مأزقٍ أمنيّ، ويعجّل من اندلاع انتفاضة فلسطينيةٍ ثالثةٍ ، تعيد إلى القضية الفلسطينية زخمها الشعبيّ و الدوليّ.
2. إعادة بناء إستراتيجيةٍ وطنيةٍ فلسطينيةٍ تتضمن استعادة الحركة الوطنية

الفلسطينية(منظمة تحرير، سلطة وطنية ، أحزاب و حركات مقاومة...) لطابعها بوصفها حركة تحررٍ وطنيٍّ، والمزاوجة بين تيار المقاومة العسكرية والتيار السياسيّ كأسلوبٍ مستجد في العمل الوطنيّ الفلسطينيّ.

3. على السلطة الفلسطينية تجاوز الضغوطات الدوليّة و الإسراع بسياسة الانضمام إلى المنظمات و الاتفاقيات الدوليّة لوضع حد للانتهاكات «الإسرائيلية» لحقوق الشعب العربيّ الفلسطينيّ ، وفي مقدمها: الانضمام إلى البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب والتي تؤمن آليات دولية عملية لتأكيد انطباق الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وحظره، والتوقيع على البروتوكول الأول الملحق بالعهد الدوليّ للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والذي سيؤمن حق الأفراد والجماعات الفلسطينية اللجوء للوسائل الدولية للانتصاف من الانتهاكات «الإسرائيلية» لهذه الاتفاقية...

4. يرى الباحث وكنتيجةٍ للنهج العدائيّ المستمر للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطينيّ، ضرورة إعادة النظر في صيغة الرباعية الدولية المشرفة على عملية السّلام بين الفلسطينيين و «الإسرائيليين» ، وإشراك أطرافٍ دوليةٍ فاعلة تستطيع ممارسة ضغوطات جدّيةٍ على الطرف «الإسرائيليّ»، كمنظمة دولٍ «البريكس» مثلاً...

5. يعتقد الباحث أنّ القضية الفلسطينية لم تعد أجندةَ أولى إقليمياً ودولياً ، وعلى السّلطة الفلسطينية استعادة مركزية هذه القضية باعتبارها ركيزة السّلام والاستقرار في «الشرق الأوسط»، والتلويح بورقة حل السلطة قد يكون سلاحاً فعّالاً لاستعادة الزخم الدوليّ لهذه القضية، فالجميع يخشى الفراغ في السلطة الفلسطينية، واتجاه الوضع الفلسطينيّ نحو الانفجار الكامل مع «إسرائيل»، نظراً لغياب البدائل والرؤية السّياسية عن شكل السّلطة الحاليّ.

المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب:

1. أنور محمود زناتي، تهويد القدس - محاولات التهويد و التصدي لها من واقع النصوص و الوثائق و الاحصائيات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة و العربية، ط1 ، 2010).
2. الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً –المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء الثالث، (دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر، ط1، 2002).
3. ربيع داغر، إسرائيل والصراع المستمر، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2007).
4. عبد الغفار الدويك، الحالة الدينية في إسرائيل، (القاهرة: المكتب العربي الحديث، 2004).
5. عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون - دراسة في تناقض الديمقراطية «الإسرائيلية»، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 2010).
6. عبد الفتاح ماضي، «الدين والسياسة في إسرائيل – دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية»، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999).
7. فايز رشد، زيف ديمقراطية إسرائيل، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2004).
8. فؤاد البطاينة، الشمس فوق الأردن (الخيار والخيار الأردني، الوطن البديل والواقع المر)، (عمان: بيت الأردن للدراسات والأبحاث، ط1، 2010).
9. يوسف تيسير جبارين، «أنظمة الطوارئ الدفاعية»، محرر، «الفلسطينيون في إسرائيل دراسة في التاريخ والسياسية والمجتمع، تحرير: نديم روحانا

و أريج صباغ خوري، (حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2011).

ثانياً- الدوريات:

1. بيان نويهض الحوت، «يهودية إسرائيل: بداية أم نهاية؟ »، مجلة فلسطين، (بيروت: دار العروة الوثقى، العدد 7، السنة الأولى، 18 تشرين الثاني 2010).
2. فواز حامد الشرقاوي، «السكان اليهود في فلسطين- دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من ق.20»، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة العلوم الإنسانية، (غزة: الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد2، حزيران 2007).
3. «عدد سكان إسرائيل يقترب من 8، 2 مليون»، نشرة المشهد الإسرائيلي، (رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ، العدد 332، السنة 12، 2014/5/6).
4. مهند مصطفى، «اقتراحات التبادل السكاني للفلسطينيين في الداخل بين مفاهيم الترانسفير والضم والسياسات المطلوبة»، مجلة سياسات، (رام الله-فلسطين: مؤسسة الأيام، 2011).
5. نافذ أبو حسنة، المتدينون والعلمانيون في إسرائيل، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، دراسات 8، ط1، 1999).
6. «الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية»، تقرير معلومات رقم 10، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2009).

ثالثاً- الرسائل العلمية:

1. سومر صالح، رسالة ماجستير، «يهودية الدّولة في إسرائيل» دراسة تحليلية في الإشكاليات و التداعيات الداخلية والخارجية»، إشراف الدكتور نزار جزان، (دمشق: جامعة دمشق- كلية العلوم السياسية، 2013).

2. هبه خليل سعدي مبيض، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور رائد نعيرات «اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطه»، (نابلس-فلسطين: كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية 2010).

رابعاً ـ الصحف:

1. سهى حشمت، «عن اعتراف برلمانات أوروبية بالدولة الفلسطينية و«فتور العرب»، جريدة الحياة- دولية، 2014/12/11، العدد، .

2. علي حيدر، الحكومة الإسرائيليّة تصادق على «يهوديّة الدولة»، جريدة الأخبار اللبنانية، إسرائيليات، العدد ٢٤٥٢، الاثنين ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤.

خامساً ـ مصادر أجنبية:

1. Samuel C. Heilman and Menachem Friedman، The Haredim in Israel Who Are They and What Do They Want، INSTITUTE ON AMERICAN JEWISH-ISRAELI RELATIONS، THE AMERICAN JEWISH COMMITTEE، 1991.pp، 15-

سادساً ـ الانترنت:

1. «النص الحرفي لـ«قانون القومية» العنصري لدولة الاحتلال الإسرائيلي». حزب الشعب الفلسطيني، 24 /2014/11، الرابط الالكتروني:

http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=6931

2. يوسف تيسير جبارين، «قانون الدولة القوميّة والفوقية اليهودية»، الجبهة الديمقراطية للعدالة و المساواة، 2014/12/6، الرابط الالكتروني:
http://www.aljabha.org/index.asp?i=88607